

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠٠٩

بشأن إعادة تخصيص الأرض المشغولة بالهيئة العامة للنقل النهري
الكافحة على ترعة النوبارية بمحافظة الإسكندرية لصالح وزارة الدفاع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون المدني :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون
الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة
بأموال الدولة الخاصة :

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ في شأن الموانى التخصصية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العامة للنقل النهري :

وعلى موافقة وزارة النقل بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢ :

وبناء على ما عرضه القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي :

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢١ :

قرار:

(المادة الأولى)

يعاد تخصيص الأرض التي تشغليها الهيئة العامة للنقل النهرى الكائنة على ترعة النوبارية بمحافظة الإسكندرية بما عليها من منشآت ومبانى وفقاً للحدود والمعالم المبينة بالخرائط المرفقة بالقرار لوزارة الدفاع لاستغلالها كمرسى نهرى لصالح مشحونات القوات المسلحة وذلك نقلأً من أصول الجهة المالكة.

وتودع حواجز بالأبعاد والمساحة التفصيلية للأرض بما عليها من منشآت ومبانى بمكتب الشهر العقاري المختص.

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

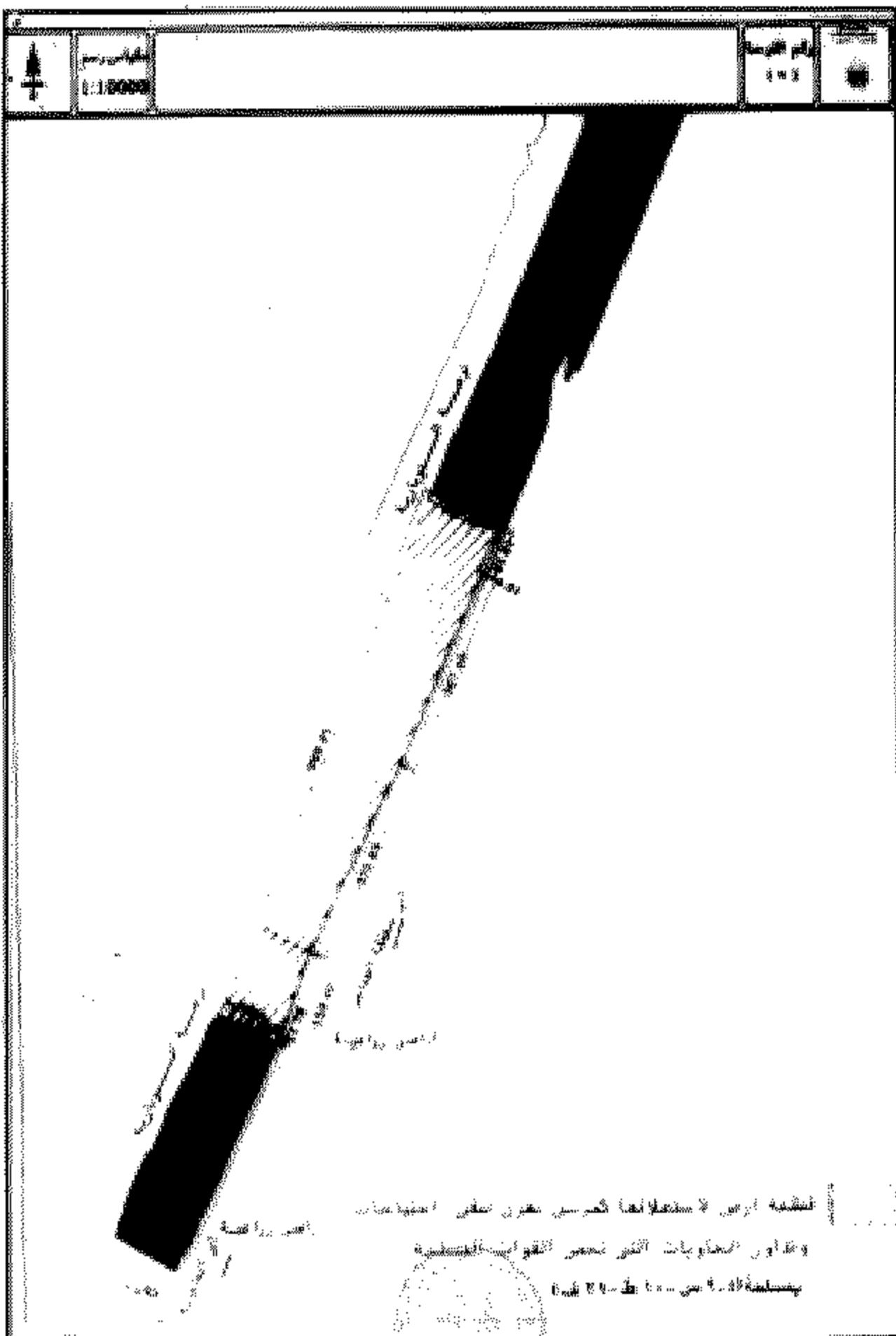
(المادة الثالثة)

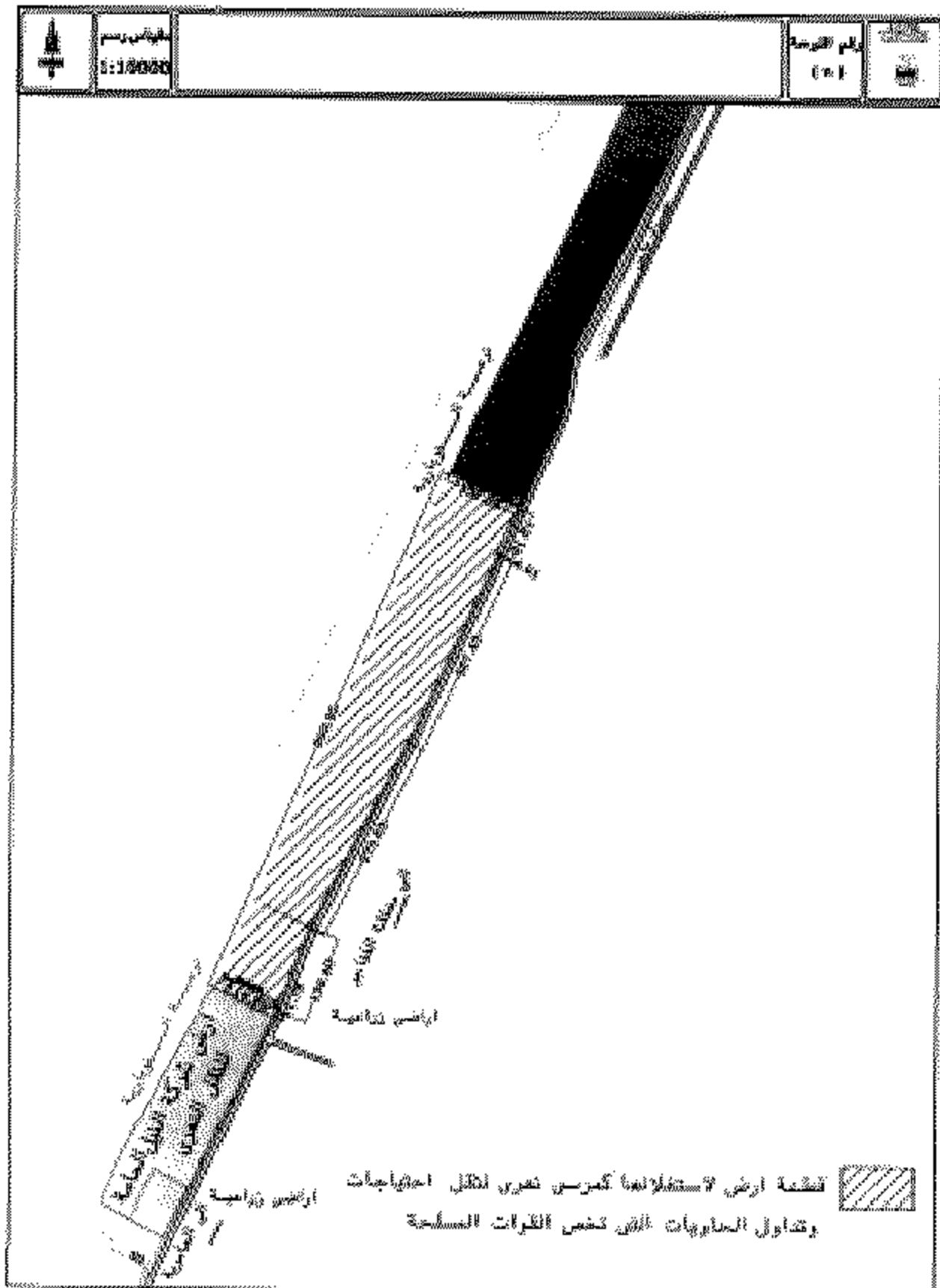
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠٠٩ م)

حسني مبارك





الشواطئ والجزر
أراضي زراعية
أراضي صناعية